مكتب بيروت
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الإدماج الاجتماعي
والديمقراطية والشباب
في العالم العربي

© اليونسكو، 2013
LB/2013/SS/RP/68

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا التقرير هي من مسؤولية المؤلف وليست بالضرورة آراء اليونسكو كما أنها لا تلزم المنظمة أبداً.

إن التسميات المستعملة وعرض المواد في هذه المنشورة لا تعني ضمناً أبداً أنها تعبير عن آراء اليونسكو لجهة الوضع القانوني في أي من الدول أو الأراضي أو المناطق الواقعة تحت سلطتها أو في أي شيء له علاقة بترسم الحدود.

شكر

كتب السيد سيدريك شقير وثيقة المعلومات هذه كجزء من برنامج اليونسكو الإقليمي حول الشباب والإدماج الإجتماعي. يشغل السيد شقير منصب المدير الإقليمي لمنظمة التحالف العالمي للشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونائب رئيس منتدى الشباب الاقتصادي في لبنان. هو يحمل شهادة ماجستير في "التنمية البشرية المحلية والتعاون الدولي" من جامعة فلورنسا وبدأ بتدريب الشباب على وضع السياسات العامّة منذ عام 2010. وعلى الصعيد الدولي، شارك السيد شقير كممثل عن منظمات غير حكومية ومستشار لشؤون الشباب مع الوفود الرسمية لدى لجان الأمم المتّحدة المعنية بالتنمية الاجتماعية، ووضع المرأة، والسكان والتنمية، إلى جانب اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر ريو + 20 للتنمية المستدامة. وعلى الصعيد الإقليمي، شارك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في إطار ورشات عمل إقليمية تهدف لتنمية السياسات الشبابية الوطنية في المنطقة. شارك السيد شقير في كتابة دليل "المشاركة الفعّالة في السياسات العامة – دليل لمنّظمات المجتمع المدني في لبنان *Effective Public Policy Engagement - A Guide for Civil Society Organizations in Lebanon* (2012) وكتيّب منبر الإصلاحيين – 33 سياسة مقترحة لتحديث لبنان *The Reformists Platform - 33 Policy Ideas to Modernize Lebanon* (2011)، فضلاً عن كتابة دراسات حول تشغيل الشباب وكلفة المعيشة في لبنان (2013).

نشكر الآنسات برونا كسرواني وديالا المصري ونرمين شاليطا لمساهمتهن في البحث عبر مراجعة الدراسات، وتحليل الإطار الاجتماعي، ومراجعة مبادرات المجتمع المدني.

وشكر خاص إلى د. سايكو سوجيتا، اختصاصية برنامج العلوم الاجتماعية والإنسانية لدى مكتب اليونسكو في بيروت، لإشرافها على عملية إعداد وثيقة المعلومات ومشاركتها القيّمة في إنجاز الوثيقة.

المحتويات

قائمة باللفظات الأولية 5

ملخّص تنفيذي 6

1. مقدّمة 7

2. تعريف المفاهيم الأساسية 8
2.1 الإدماج الاجتماعي 8
2.2 الشباب في العالم العربي 10
2.3 مشاركة الشباب المدنية 10

3. الإطار السياسي والاجتماعي لإدماج الشابات والشبّان اجتماعيًا في العالم العربي 12
3.1 الإطار السياسي للإدماج 12
3.2 الإطار الاجتماعي للإدماج 14
3.3 مقاربة متعدّدة الأبعاد والتحدّيات الرئيسية 18

4. الاستجابة لإدماج الشابّات والشبان اجتماعيًا 20
4.1 أمثلة: مبادرات المجتمع المدني 20
4.2 دراسة حالة: السياسة الشبابية في لبنان 35
4.3 دراسة حالة: إدماج الشباب المعوّق في لبنان 38

5. أدوات سياسية مفيدة 41
5.1 استخدام البحث حول إدماج الشباب في تحليل السياسة 41
5.2 منهجية لتقييم مستوى إدماج السياسات العامة 43
5.3 تعزيز مشاركة الشباب الديمقراطية في خلال الدورة الانتخابية 43
5.4 نهج إدماج اجتماعي قائم على حقوق الإنسان 44
5.5 عملية تطوير السياسات الشبابية الوطنية 45

قائمة بالمراجع 48

قائمة باللفظات الأولية

AIDS	متلازمة نقص المناعة المكتسب، الإيدز
BTI	مؤشّر بيرتلسمان للتحوّل
CSOs	منظّمات المجتمع المدني
DPOs	منظّمات المعوّقين
EMBs	هيئات مراقبة الانتخابات
ESCWA	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا
FGM	تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
GBV	عنف جنسي
HIV	فيروس نقص المناعة البشرية
HRBA	نهج قائم على حقوق الإنسان
IGC	مجلس دولي حكومي
ILO	منظّمة العمل الدولية
ITC	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
LFPR	نسبة المشاركة في القوى العاملة
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MOST	برنامج إدارة التحوّلات الاجتماعية
NGOs	منظّمات غير حكومية
PCP	المشاركة المدنية العامة
PWD	معوّقون
UAE	الإمارات العربية المتّحدة
UN	الأمم المتّحدة
UNDESA	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتّحدة
UNDP	برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي
UNESCO	منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة
UNICEF	منظمة الأمم المتّحدة للطفولة
WPAY	برنامج العمل العالمي للشباب
YAP	مسار السياسات الشبابية

ملخّص تنفيذي

شهد العالم العربي منذ عام 2011 تغيّرات جذرية في البيئات السياسة والاقتصادية والاجتماعية. دعت الثورات التي قادها الشباب إلى تغيير الأنظمة السياسية الجامدة التي عجزت عن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشريحة واسعة من الفئات الاجتماعية المهمّشة. يشكّل الشبّان والشابات واحدة من أكبر الفئات الاجتماعية التي تعرّضت لإقصاء منهجي على مرّ عقود. وبهدف تجنّب الأخطاء السابقة، تنظر السياسة في وضع إدماج الشباب في العالم العربي وتقدّم مبادرات إيجابية وأدوات سياسية من شأنها توجيه منظمات المجتمع المدني وصنّاع القرار في المستقبل.

في حين لا تزال المفاهيم الواردة هنا في مراحلها الأولى، تُستهلّ الدراسة بتعريف المفاهيم الأساسية للإدماج الاجتماعي، والتكامل الاجتماعي، والإقصاء الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي، والمشاركة المدنية، والمشاركة الديمقراطية. ويلي ذلك تقييم مفصّل للإطار السياسي والاجتماعي المتعلّق بإدماج الشباب في العالم العربي. يعتمد التقييم مقاربة متعدّدة الأبعاد للإدماج الاجتماعي ويأخذ في الاعتبار الفئات التي تعاني حالات إقصاء متعدّدة، وتشمل الشابّات، والشباب ذوي الإعاقة، والشباب الذين يعيشون في المناطق المهمّشة، والمهاجرين واللاجئين الشباب، والشباب الذين يعيشون في حالات نزاع.

تتناول الدراسة أيضًا استجابات منظمات المجتمع المدني والحكومة الإيجابية تجاه الإدماج الاجتماعي من خلال تقديم عرض مفصّل لـ 22 مبادرة في مختلف أنحاء المنطقة مع التوسّع في دراستي حالة. تتناول دراسة الحالة الأولى السياسة الشبابية الوطنية التي اعتمدها لبنان مؤخّرًا في حين تدرس الثانية دور الشباب ذوي الإعاقة في منظمات الأشخاص المعوّقين والجمعيات التي تعنى بتقديم الخدمات من أجل زيادة نسبة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعيًا.

يقدّم القسم الأخير من الدراسة أدوات سياسية تعالج استخدام الأبحاث المتعلّقة بإدماج الشباب في تحليل السياسات، وتقييم مستوى شمولية السياسات العامة، ومشاركة الشباب الديمقراطية، ونهج الإقصاء الاجتماعي القائم على حقوق الإنسان، وعملية تطوير السياسات الشبابية الوطنية.

1. المقدّمة

يصعب تحليل وضع الشباب السياسي والاجتماعي في ظل البيئة الدائمة التغيّر في العالم العربي. فالدراسات التي حلّلت التغييرات التي شهدها العالم العربي في عام 2011 أصبحت قديمة وتتغيّر مواقف الشباب تجاه الديمقراطية والاستقرار بسرعة من سنة إلى سنة. غيّرت الثورات التي عمّت العالم العربي في عام 2011 المشهد السياسي في بلدان عربية كثيرة. وشكّلت المطالبة بالكرامة والانصاف والعدالة الاجتماعية ومشاركة أكبر في عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية الاجتماعية مواضيع أساسية لهذه الثورات. وبالرغم من أن هذه الثورات الشعبية قد اتّخذت مسارات مغايرة مع اختلاف البلدان، إلا أنها انطلقت لأسباب متشابهة: حكم طغاة استمر لعقود؛ وانتهاك خطير لحقوق الإنسان؛ وغياب حكم القانون وقمع الحريات المدنية؛ وتحديات تنموية مترسّخة تراكمت على مرّ نصف قرن وتشمل فقر وحرمان دائمين، وبطالة عالية (في صفوف الشباب)، وفساد مستشرٍ، وتفاوتات اقتصادية اجتماعية (لإسكوا، 2012).

في هذا الإطار، أصبحت تنمية الشباب والمشاركة المدنية ركيزتي مقاربات الإدماج الاجتماعي وتشمل "إرساء ديمقراطية الثقافة"، أو دعوة الأشخاص المهمّشين للاضمام إلى الثقافة السائدة، "والديمقراطية الثقافية" التي تدعو الأشخاص المهمّشين إلى المشاركة وتنشئ أيضًا مساحة جديدة ومتكافئة للثقافات المهمّشة أو القادمين الجدد إلى المجتمع لكي يعرّفوا المجتمع على ممارساتهم الثقافية الخاصة، ليس من خلال الانضمام إلى النظام السائد فحسب بل عبر إغنائه أيضًا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتّحدة، 2008).

تظهر حقبة ما بعد الثورة العربية أن الديمقراطية ليست مجرّد تغيير بسيط في الأنظمة والتمثيل السياسي وإنما عملية طويلة وصعبة تتطلّب تغييرًا في الثقافة السياسية. لا تشكّل الديمقراطية وحدها حلاً مستقلًا، فنجاحها يعتمد على مزيج من متغيرات متوقّعة وغير متوقّعة. تقوم العلاقة بين المشاركة والديمقراطية على التعزيز المتبادل: فالمشاركة هي محرّك هام للديمقراطية وتؤثّر هذه الأخيرة في المشاركة والعمليات التشاركية. توفّر الديمقراطية التشاركية إطار العمل المناسب الضروري لتقييم الإدماج الاجتماعي وتتعامل مع جانبه السياسي.

تهدف هذه الرسالة، كجزء من برنامج اليونسكو الدولي الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية[1]، إلى:

1. زيادة المعرفة المتعلّقة بإدماج الشابات والشبّان اجتماعيًا وسياسيًا في الدول العربية بالاستناد إلى تجارب سابقة من أبحاث ومبادرات إقليمية حول "الديمقراطية التشاركية"؛
2. تقديم نظرة عملية إلى المسارات المحتملة لإدماج الشبان والشبّات اجتماعيًا وسياسيًا. تستطيع السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية أيضًا استخدام هذه النتائج من أجل تحسين إدماج الشباب في الحياة الاجتماعية والسياسية.

[1] في عام 1994، أطلقت اليونسكو برنامج إدراة التحولات الاجتماعية (موست) بهدف تعزيز نشر المعرفة في الدول الأعضاء، التي من شأنها مساعدتها في إدارة التحدّيات الاجتماعية والتحولات ذات الصلة. يوفّر برنامج موست منبرًا فريدًا يجمع بين الباحثين وصانعي السياسات بهدف تطبيق البحث العلمي في تصميم السياسات في مجال التنمية الاجتماعية وتنفيذها وتقييمها.

2. تعريف المفاهيم الأساسية

الإدماج الاجتماعي هو مفهوم حديث نسبيًا يعتبر بشكل متزايد عاملًا أساسيًا لتحقيق أهداف خطة التنمية على المستويات الدولي والوطني ودون الوطني. تعترف البلدان المتقدّمة والنامية أن التنمية البشرية الحقيقية لا يمكن تحقيقها عند استبعاد الأقليات والفئات الضعيفة منهجيًا عن النظام الاجتماعي.

يحدّد هذا القسم مختلف المفاهيم التي تتناولها ورقة المعلومات: الإدماج الاجتماعي، وتنمية الشباب، والمشاركة المدنية، والديمقراطية.

2.1 الإدماج الاجتماعي

المجتمع الشامل هو "مجتمع للجميع" يتمتّع فيه كل شخص بحقوق ومسؤوليات ويضطلع فيه بدور فاعل. ينبغي أن يرتكز المجتمع الشامل على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، والتنوّع الثقافي والديني، والعدالة الاجتماعية وحاجات الفئات الضعيفة والمحرومة الخاصة، والمشاركة الديمقراطية وحكم القانون (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، 1995). يمكن تحقيق كل ذلك من خلال اعتماد الآلية المناسبة من أجل توفير فرص متكافئة لتحقيق الإمكانيات الكاملة والمشاركة في عمليات صنع القرار في حياتهم اليومية وتلك التي تحدّد مستقبلهم. يمكن تحديد الإدماج الاجتماعي على أنه "متعدّد الأوجه" بطبيعته، ويتمتّع بالمزايا التالية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتّحدة، 2007):

1. البروز: للفت الانتباه؛ للتعرّف عليه
2. الاعتبار: يأخذ واضعو السياسات بعين الاعتبار اهتمامات المرء واحتياجاته
3. النفاذ إلى التفاعلات الاجتماعية
4. الحقوق: الحق بالتصرّف والمطالبة (ويشمل الحق بالاختلاف، "الهوية")، حق النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية المتاحة وذات الجودة (السكن، التعليم، النقل، الرعاية الصحية، إلخ)، الحق في العمل، حق المشاركة في الحياة الثقافية
5. الموارد للمشاركة الكاملة في المجتمع: الموارد الاجتماعية والمالية أساسية

يختلف الإدماج الاجتماعي عن التكامل الاجتماعي، ويدلّ ذلك على عملية مشاركة ديناميكية في المجتمع تسمح بإدماج الجميع اجتماعيًا مع الحفاظ على التنوّع والفردية. بعبارات أخرى، إنها محاولة لإنشاء "مجتمع للجميع" مع احترام الاختلافات. وقد يشمل ذلك مبادرات حكومية، وسياسات، وبناء قدرات، وأيضًا النفاذ إلى البنية التحتية التي تسمح بالحوار والتبادل. يترافق مع الإدماج والتكامل الاجتماعيين التماسك الاجتماعي الذي يعطي كل فرد من أفراد المجتمع حسًا بالانتماء، والتقدير، والشرعية ليس نتيجة التجانس الديموغرافي، بل احترامًا للتنوّع (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتّحدة، 2007).

يقابل ذلك الإقصاء الاجتماعي، عكس الإدماج الاجتماعي، وهو يقوم على الإهمال المنهجي أو الإجحاف (مثلاً، علاقات اجتماعية متفاوتة وغير منصفة) أو التمييز ضد أشخاص (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتّحدة، 2007). تعتبر نايلا كبير في كتابها *Social Exclusion: Concepts, Findings and Implications for the MDGs* (الإقصاء الاجتماعي: المفاهيم، والنتائج، والآثار على الأهداف الإنمائية للألفية) أن مفهوم الإقصاء الاجتماعي هو مصطلح استحدث مؤخّرًا وانبثق من أوروبا نتيجة ارتفاع البطالة وتفاوت الدخل مع نهاية القرن العشرين. عُرّف

الإقصاء الاجتماعي "بالعملية التي يُستبعد من خلالها الأفراد أو المجموعات تمامًا أو جزئيًا عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذين يعيشون فيه". كانت الغاية من تحقيق هذا المفهوم الجديد زيادة فهم الفقر الذي قدّم، وفق نايلا، "طريقة متكاملة للنظر إلى مختلف أشكال الحرمان التي جرى التعامل معها على نحو منفصل في الدراسات التنموية المطبوعة" (كبير، 2000).

يرى سيلفر أن للإقصاء الاجتماعي ثلاثة نماذج (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، (الإسكوا)، 2007):

1. يعتبر نموذج التضامن أن الإقصاء هو فسخ الروابط الاجتماعية بين الفرد والمجتمع حيث يُبنى التكامل حول قيم وأعراف مشتركة من خلال مؤسّسات وسيطة وسياسات التكامل؛
2. يربط نموذج التخصّص الإقصاء بالتمييز الناتج عن سلوك وتبادلات فردية حيث يتشكّل من خلالها التكامل عبر شبكات للتبادل الاختياري بين أفراد مستقلّين يتمتّعون باهتماماتهم ودوافعهم الخاصة؛
3. يعتبر نموذج الاحتكار أن الإقصاء ينتج عن هيكليات هرمية تحول دون نفاذ الذين لا ينتمون إلى الفئات المهيمنة إلى السلع والخدمات حيث يتحقّق التكامل من خلال الحماية الاجتماعية.

تبيّن كبير فرقًا هامًا بين أنواع وصفات المجموعات المفتوحة والمغلقة التي تخفّف من حدّة الإقصاء الاجتماعي أو تزيدها. تحقق المجموعات المفتوحة، كالأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، أهدافها عبر توسيع عضويتها، في حين تحقق المجموعات المغلقة، كالنقابات العمالية والاتحادات، والرابطات المهنية، أهدافها عبر حصر عضويتها على أساس مجموعة قواعد متّفق عليها (كبير، 2000). من هذا الإطار، نفسّر لماذا شهدت مملكة البحرين وحدها من بين المملكات العربية، وليس "الجمهوريات" المتعدّدة التي تغيّرت أنظمتها، اضطرابات مدنية. وبحسب جونز، حافظت المملكات على مجتمعات تربط فيها الحكام والشعب عقود اجتماعية تقليدية بالإضافة إلى توجيه الأموال إلى الشعب عند الضرورة (على سبيل المثال، المجموعات المغلقة مع المخصّصات الشاملة لأعضائها) (جونز، 2012).

تعتبر كبير أن مفهوم الإقصاء هو تغيير في النموذج عند معالجة مسألة الفقر؛ في حين تحدّد المقاربة المتصلة بالموارد الفقر كالسبب وراء غياب الصوت أو عدم أهميته، تعكس مقاربة الإقصاء الاجتماعي هذه السببية وتقول إن غياب الصوت أو عدم أهميته يسبّب الفقر. بعبارات أخرى، بدل أن يرى مفهوم الإقصاء الفقر والحرمان كغياب للموارد، يراه على أنه تمييز قائم على الهوية سببه التراجع الثقافي (كبير، 2000). بالفعل، يوصي ديكون وكوهين بهذا التغيير في النموذج في الحديث الدولي عن التنمية، حيث يحل الكلام عن "سياسات التضامن العالمية" التي ترتكز على إدماج "الطبقة الوسطى" في سياسة التنمية مكان الحديث عن "السياسات العالمية للتخفيف من حدّة الفقر" الذي يبحث عن سياسات تخرج السكان من الفقر أو تحمي الآخرين من الانجرار إليه (ديكون وكوهين، 2011).

تتعامل وثيقة المعلومات هذه مع الإقصاء الاجتماعي على أنه السبب الرئيسي وراء مختلف التحديات الاجتماعية التي تتمثّل بالفقر، والبطالة، ومستويات منخفضة من الإلمام بالقراءة والكتابة، والعنف، والجريمة، والانعزال. عندما تعمل الحكومة على الحدّ من الإقصاء الاجتماعي، من الضروري أن تعتمد مقاربتين متوازيتين لتغيير السياسة. تتطلّب الأولى اعتماد سياسات محدّدة وبرامج لاحقة تهدف إلى إعادة استيعاب الفئات والأفراد الذي تعرّضوا للإقصاء. إنه تدبير على المدى القصير من أجل التصدي للمشاكل الاجتماعية الطارئة. وتفرض المقاربة الثانية الحرص على أن تكون السياسات والممارسات الحالية كافة شاملة ولا تستبعد منهجيًا الفئات الاجتماعية والأفراد. إنها مقاربة فاعلة تحدّ من الإقصاء الاجتماعي على المدى الطويل وتوجّه الحكومة نحو "المجتمع للجميع" الذي اتُفق عليه في أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، 1995.

2.2 الشباب في العالم العربي

تعرّف الأمم المتّحدة الشباب بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (الجمعية العامة للأمم المتّحدة، 1981). في الواقع، إن شعب العالم العربي فتي نسبيًا، إذ لا تتجاوز أغلبية السكان في بلدان كثيرة سن الخامسة والعشرين. لا يتجاوز ثلث سكان العالم العربي سن الخمسة عشرة وخُمس السكان هم شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. وفي المقابل يشكّل الشباب في البلدان المتقدّمة 13 في المئة فقط من السكان. يشكّل الشباب 20 في المئة من السكان في مصر وسوريا، بالمقارنة مع 15 في المئة في البحرين، و21 في المئة في الجزائر، و22 في المئة في الأردن، وهي بلدان شهدت جميعها احتجاجات. في الواقع، إن أعداد الأطفال والشباب في العالم العربي مرتفعة بشكل دائم. ازداد عدد الشباب في البلدان التي تشهد مراحل انتقالية، بين عامي 1980 و2010، أكثر من الضعف وبلغ 46 مليون. يتميّز العالم العربي بأعداد الشباب والراشدين في سن العمل (15-64 سنة) الكبيرة، يقابله عدد سكان قليل وإنما متزايد من المسنّين (60 سنة وما فوق). تدخل شريحة السكان الشابة المتنامية سوق عمل يعاني أصلاً من بطالة عالية دائمة (مكتب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الإقليمي في الدول العربية، 2013).

تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السريعة في عدد السكان الشباب في العالم العربي تشرف على نهايتها إذ بلغت نسبة الشباب من إجمالي عدد السكان في البلدان التي تشهد مراحل إنتقالية ذروتها في عام 2010 وستنخفض نسبتهم من 20 إلى 17 في المئة بحلول عام 2025. ولكن بما أنه من المتوقع أن يرتفع عدد الشباب ليبلغ 58 مليونًا بحلول عام 2025، لا بدّ من تأمين 12 مليون وظيفة إضافية بحلول هذا التاريخ لمنع البطالة في صفوف الشباب من بلوغ مستويات أعلى في البلدان التي تشهد مراحل إنتقالية (مكتب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الإقليمي في الدول العربية، 2013).

تُعتبر هذه الأرقام ضرورية لفهم التحديات الأساسية التي يواجهها الشباب في العالم العربي على نحو أفضل. يمرّ الآن معظم الشباب في المرحلة الانتقالية نحو الرشد ويسعون للاستقلال المادي وإيجاد مكانتهم في المجتمع. وفي ظل عدم الاستقرار السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي في المنطقة، يلوح خطر **"مرحلة ما قبل الرشد الدائمة"** في صفوف الشباب العربي حيث لا يستطيعون أن يصبحوا أفرادًا فاعلين، ومستقلّين، ومنتجين في المجتمع حتى عندما يصبحون في الثلاثينات من العمر.

2.3 مشاركة الشباب المدنية

أصبحت تنمية الشباب والمشاركة المدنية ركيزتي مقاربات الإدماج الاجتماعي ومن ضمنها "إرساء ديمقراطية الثقافة"، أو دعوة الأشخاص المهمّشين للاضمام إلى الثقافة السائدة، "والديمقراطية الثقافية" التي تدعو الأشخاص المهمّشين إلى المشاركة وتنشئ أيضًا مساحة جديدة ومتكافئة للثقافات المهمّشة أو القادمين الجدد إلى المجتمع لكي يعرّفوا المجتمع على ممارساتهم الثقافية الخاصة، ليس من خلال الانضمام إلى النظام السائد فحسب بل عبر إغنائه أيضًا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتّحدة، 2008).

يُقصد بعبارة تنمية الشباب مجموعة المهارات[2] التي يكتسبها الشباب وتزيد من فرصهم بتحقيق قدراتهم الكاملة في المستقبل في حين تعني المشاركة المدنية مشاركة الشباب الفاعلة في صنع القرار السياسي والاقتصادي. تعَزّز تنمية الشباب من خلال تجربة المشاركة الاجتماعية والسياسية الفاعلة، أو المشاركة المدنية. تحسّن هذه الأخيرة رأسمال الأفراد البشري والاجتماعي، وتعزّز مساءلة الحكومة، وتحسّن المناخ العام للاستثمار واتخاذ القرارات الخاصة. ينشئ التفاعل بين تنمية الشباب والمشاركة المدنية مصدر قوّة شبابية يتألّف من عناصر للتحوّل الاجتماعي الإيجابي (البنك الدولي، 2010). إن نطاق المشاركة المدنية أوسع من نطاق المشاركة السياسية ويشمل الخدمة الاجتماعية عبر المشاركة في المجال الصحي والتعليم وفي الجمعيات الخيرية (مينار، 2010).

بالتالي، يظهر بوضوح ارتباط كل من المشاركة المدنية وتنمية الشباب مباشرة بعملية المشاركة الديمقراطية التي لا تقتصر على عملية انتخاب الممثلين فحسب بل تؤدي أيضًا إلى المشاركة في صنع القرار والمساهمة في المجتمع. وبربط مفهوم المشاركة المدنية الشامل بالمشاركة الديمقراطية، يظهر مفهوم **المشاركة المدنية العامة**. ويشير هذا المفهوم إلى مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية في مختلف مراحل عملية صنع السياسات. فهو يتخطّى تطوّع المواطنين والمشاركة المدنية في المجتمع المحلي وأنشطة المواطنين السائدة في المجال السياسي. تشكّل المشاركة المدنية العامة ركيزة أساسية "للإدارة الملتزمة" التي تضم المجتمع المدني – منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، النقابات العمّالية، الطوائف الدينية، إلخ – إلى حقل التخطيط السياسي (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتّحدة، 2007).

تظهر حقبة ما بعد الثورة العربية أن الديمقراطية ليست مجرّد تغيير بسيط في الأنظمة والتمثيل السياسي وإنما عملية طويلة وصعبة تتطلّب تغييرًا في الثقافة السياسية. الديمقراطية وحدها ليست حلاً مستقلًا، فنجاحها يعتمد على مزيج من متغيرات متوقّعة وغير متوقّعة. تقوم العلاقة بين المشاركة والديمقراطية على التعزيز المتبادل: المشاركة هي محرّك هام للديمقراطية وتؤثّر هذه الأخيرة في المشاركة والعمليات التشاركية. تعزّز المبادئ الديمقراطية أيضًا المشاركة إذ توفّر الأساس التشريعي المناسب والبيئة التي تمنح المواطنين الشعور بأنهم متمكّنون ويتمتّعون بحرية اتّخاذ القرارات التي تُعنى بأولوياتهم وتساعدهم على تحسين حياتهم. وقد استحدث ذلك مفهوم **"الديمقراطية التشاركية"** الذي يمكن وصفه بالعملية التي تحصل فئات المجتمع كافة من خلالها على فرصة حقيقية لتكون فاعلة سياسيًا وعلى المسؤولية للمساهمة إلى حدّ بعيد في صنع القرار، لا سيما في ما يتعلّق بالمسائل التي تؤثّر في حياتهم (الإسكوا، 2012). توفّر الديمقراطية التشاركية إطار العمل المناسب الضروري لتقييم الإدماج الاجتماعي وتتعامل مع جانبه السياسي.

[2] تشمل مجموعة المهارات مهارات (قيادة، حل المشاكل، تسوية الصراعات، إلخ)، وأساليب حياة سليمة (الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، الوقاية من تعاطي المخدرات، التثقيف الجنسي، إلخ)، والإبداع (الفنون البصرية وفنون الأداء)، والتدريب على تكنولوجيا المعلومات (مهارات في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام)، وتطوير الأعمال، ومهارات سوق العمل (كتابة سيرة ذاتية، التدريب على المقابلة، تنظيم المشاريع، إلخ)، ولغات أجنبية، ومشاركة شبابية فاعلة (مشاركة في المجتمع المحلي، تفاعلات مع الحكومة المحلية، مشاركة في برلمانات الشباب، إلخ) (البنك الدولي، 2010).

3. الإطاران السياسي والاجتماعي لإدماج الشابات والشبان اجتماعيًا في العالم العربي

يمكن حاليًا فهم تحديات الإدماج الاجتماعي على مستويين. أولاً، تشهد المرحلة الانتقالية الحالية في العالم العربي تغيّرات في الأنظمة السياسية تؤدي إلى بروز قوى متعارضة. وقد يسفر عن ذلك تلقائيًا إعادة تحديد للفئات الاجتماعية والسياسية. يواجه الشباب اليوم تحد يقوم على تحديد رؤية واضحة وإعداد قيادة سياسية مناسبة تتّجه نحو مجتمع شامل بدلاً من إعادة إنشاء أنظمة قمعية قديمة من فئات مختلفة أو جديدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتّحدة، 2009).

يكمن التحدّي الثاني في هيكلية السياسة التي تشجّع على الإقصاء. قد تشمل الأمثلة عن فئات السياسة هنا سياسات تستهدف مجموعات معيّنة أُقصيت في السابق، وسياسات عامة لتحقيق الإدماج الاجتماعي، وسياسات موجّهة إلى الإطار القانوني والتنظيمي من أجل تحسين بيئة العمل، وسياسات لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة المؤقتة أو الدائمة، وسياسات لتعزيز المشاركة المدنية الفاعلة، وسياسات تمنح المواطنين حقوقًا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتّحدة، 2009).
تعرض الدراسة في القسمين التاليين التحديات الحالية التي يواجهها الشباب اليوم في العالم العربي من ناحية الإطار السياسي والاجتماعي.

3.1 الإطار الإدماج السياسي

إن خطر عدم أخذ الإقصاء الاجتماعي بالاعتبار عند تقييم الأطر السياسية يجعل الفئات المستبعدة غير مرئية من جرّاء جمع بيانات على نحو غير واف أو غير مناسب بطريقة لا تحفل بالمستبعدين في نماذج النمو الاقتصادي، ووضع المخصصات الاجتماعية، وعمليات الاقتراع. كان هذا أحد الأسباب الرئيسية وراء الثورات في الدول العربية.

قبل الثورات، اتُهم الشباب باللامبالاة. ولكن مشاركتهم السياسية كانت لا تزال حاضرة ضمن ثلاثة أنواع من الأنشطة (خوري وشحاته، 2011):

1. منظمات غير حكومية تقليدية، وأنشطة تطوّعية، وجمعيات خيرية؛
2. عمل سياسي تقليدي (أحزاب، نقابات عمّالية مرخصة، منظمات شبابية تديرها الحكومة) ونشاط سياسي معاصر أكثر (احتجاجات في الشارع، وحشد عبر شبكة الإنترنت، وظهور إعلامي جديد، وفعالية)؛
3. مزيج من الاثنين ضمن "نشاط مدني" – مزيج من التعليم العام ونشر التوعية، أو الضغط السياسي، أو التحرّكات في الشارع، أو التطوع والخدمة المجتمعية التي يقوم بها الشباب والتي تتمحور حول قضية واحدة.

يشرح تاكون في تحليل للشباب في العالم العربي أنهم غالبًا ما يتعرضون للإقصاء من الحياة العامة النظامية. ويضيف أن البلدان التي يتمتّع فيها المواطنون بحق الاقتراع تسمح عامة للشباب بالاقتراع في سن 18 أو 21. ولكن وحدها البحرين وقطر والسودان تسمح للشباب بالترشّح للانتخابات الوطنية؛ تتراوح السن الدنيا للترشّح في البلدان الأخرى بين 25-30 سنة، ويُستبعد الشباب من المشاركة المباشرة في عمليات صنع القرارات الوطنية الرسمية. أما المنابر الأخرى التي يستطيع من خلالها الشباب المشاركة، كاللجان البرلمانية، فلا علاقة لها بالشباب تقريبًا، وتكون على قدر أقلّ من الأهمية. تُفرض قيود على مشاركة الشباب في المجتمع المدني أيضًا إذ تميل هيئات الإدارة في هذه المنظمات إلى استبعاد الشباب (تاكون، 2011).

بالرغم من توقع تحسّن في الوضع الديمقراطي في الدول العربية بعد إسقاط الأنظمة التي استمرّت لعقود، بقي الأداء منخفضًا جدًا في عام 2012 (مراجعة الجدول أدناه) مع العلم أن ثلاثة من العناصر الأقل تأدية (اليمن وسوريا وليبيا) هي بلدان أساسية عمّت فيها الثورات. وتثير مستويات نشاط الدولة العالية في بلدان الخليج والتي تترافق مع أدنى مستويات المشاركة السياسية الاهتمام.

الجدول 1: وضع الديمقراطية في العالم العربي

البلد	الوضع الديمقراطي	نشاط الدولة	المشاركة السياسية	حكم القانون	استقرار المؤسّسات الديمقراطية	الإدماج السياسي والاجتماعي
لبنان	**6.2**	6.3	6.5	5.8	6.0	6.3
الكويت	**5.0**	8.0	4.5	5.3	3.0	4.0
العراق	**4.4**	4.5	5.8	4.3	4.5	3.0
البحرين	**4.4**	7.8	2.5	4.5	2.0	5.0
الجزائر	**4.3**	7.0	4.3	4.3	2.0	4.0
الإمارات العربية المتّحدة	**4.2**	8.0	2.5	4.5	2.5	3.3
قطر	**4.1**	8.3	3.5	4.0	2.0	2.7
مصر	**4.1**	7.0	3.3	3.5	2.0	4.7
تونس	**3.9**	7.8	3.0	3.5	2.0	3.0
الأردن	**3.9**	6.5	3.8	4.0	2.0	3.3
المغرب	**3.9**	6.8	3.3	3.5	2.0	4.0
عمان	**3.9**	8.3	3.0	3.5	2.0	2.7
اليمن	**3.7**	4.8	3.8	4.0	2.0	4.0
الجمهورية العربية السورية	**3.2**	7.0	2.0	2.3	2.0	2.7
ليبيا	**3.1**	7.5	1.3	2.8	2.0	2.0
السودان	**2.9**	3.5	3.0	2.5	2.0	3.3
المملكة العربية السعودية	**2.8**	5.8	1.5	3.3	1.0	2.3

المصدر: مرتكز على مؤشر بيرتلسمان للتحوّل الديمقراطي 2012 المتوفر على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.bti-project.org/atlas/

طغى عقب الثورات الحديث عن التمثيل الديمقراطي المناسب. أظهرت الاستطلاعات في عام 2011 أن الشباب في العالم العربي يعلّقون أهمية كبيرة على الديمقراطية (93 في المئة في الأردن، و84 في المئة في مصر، و83 في المئة في المغرب، و91 في المئة في العراق، و75 في المئة في الإمارات العربية المتحدة)، وأن معظم الشباب العرب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة يرغبون في حق الاقتراع (خوري وشحاتة، 2011). ولكن يشير استطلاع رأي الشباب العربي بوضوح إلى التغيّرات السريعة في مواقف الشباب في العالم العربي من سنة إلى أخرى. في استطلاع عام 2012، أظهرت النتائج الرئيسية أن الراتب العادل وامتلاك المنزل احتلا مكان الديمقراطية كأولوية قصوى لدى الشباب في المنطقة. وتضيف النتائج أن الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع لا ينظرون إلى المرتّب العادل اليوم كأولولية قصوى جماعية فحسب – إذ يعتبره 82 في المئة من الشباب العربي كافة "هام جدًا" – بل يعتبرونه أولوية قصوى فردية أيضًا في كل من البلدان الـ 12 التي شملها الاستطلاع. وفي غضون ذلك، تراجعت نسبة المستجبين الذين قالوا إن العيش في بلد ديمقراطي "ضروري جدًا" بنظرهم بنسبة 10 في المئة في استطلاع عام 2012. 58 في المئة فقط من الشباب العربي قالوا إن ذلك "ضروري جدًا" بالنسبة إليهم، مقابل 68 في المئة في عام 2011 (أصداء بورستن – مارستيلر، 2012).

ولكن يمكن القول إن هذه البيانات التي تعود إلى عام 2012 باتت قديمة بما أنها لا تأخذ في الاعتبار التغيرات الجذرية التي حصلت في مصر وسوريا وتونس في خلال هذه السنة. مع تدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية في البلدان التي تشهد مرحلة انتقالية نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، من المتوقّع أن تستمر نزعة تفضيل ظروف المعيشة الأساسية على الديمقراطية في الزيادة. فشل التقدّم الديمقراطي لغاية الآن في تحسين سبل عيش الشباب الذين أصبحوا عناصر فاعلة أساسية في تغيير الأنظمة ولكنهم لا يزالون غير قادرين على التحكّم بحياتهم ومستقبلهم. ينبغي أن يشكّل مفهوما المشاركة المدنية العامة والديمقراطية التشاركية الرئيسيان أساس الانتقال الديمقراطي لضمان فعالية واستدامة التقدّم في هذا الحقل بدل أن يكون سطحيًا ويتمحوّر حول العملية الانتخابية ليس إلا.

أصبح الاعتراف بأهمية تشكيل جزء من المجموعات المدمجة في النظام الديمقراطي الجديد والمشاركة في المحادثات هدفًا لفئات كثيرة في العالم العربي في حين أصبح شمل الجميع التحدي الجديد الذي لا ينحصر في المستوى الإقليمي فحسب بل يطال المستوى الدولي أيضًا.

3.2 الإطاري الاجتماعي للإدماج

يشهد الإطار الاجتماعي المحيط بالشباب وإدماجهم في المجتمع تغييرًا كبيرًا منذ ثلاث سنوات. لا شك أن شعور الأمل قد غمر المنطقة في بداية ما سُمّي "بالربيع العربي". ولكن شعور الأمل هذا، وبخاصة في صفوف الشباب، بدأ يتناقص مع سيطرة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي المتواصل على عملية الانتقال، فضلاً عن تحوّل الثورة في ليبيا، وسوريا، ومصر، واليمن إلى معارك دموية.

بغض النظر، استمرّت استطلاعات عام 2012 بإظهار بوادر الأمل إذ أشارت استطلاعات أراب يوث سورفاي إلى أن 72 في المئة من شباب الشرق الأوسط يوافقون على أن المنطقة أصبحت أفضل اليوم بعد أحداث الربيع العربي، ويقول 68 في المئة من الشباب العربي إنهم أفضل اليوم أيضًا على الصعيد الشخصي مما كانوا عليه منذ سنة (أصداء بورستن – مارستيلر، 2012). عجز هذا الاستطلاع واستطلاعات أخرى مماثلة عن شمل بلدان أساسية تأثرت من جراء الثورة مثل سوريا واليمن حيث لا يوافق الشباب على أن وضعهم أصبح الأن أفضل مما كان عليه منذ سنة. بالإضافة إلى ذلك، تغيّر

وضع الشباب المصري تمامًا في خلال هذه السنة مع تغيّر النظام وتدهور الاقتصاد وازدياد معدّلات التضخّم التي تثقل كاهل العائلات المصرية وتهدّد رفاهها.

تميل أبحاث أخرى إلى أخذ إطار الشباب الاجتماعي بجدية أكثر محلّلة استياء الشباب والرشد المحظور عليهم باقتباس ما يلي "لم يخف شباب كثيرون في ميدان التحرير من فقدان وظائفهم أو منازلهم نتيجة تمضية أيام في ساحة الاحتجاج لأنهم لم يملكوا وظائف ليتغيّبوا عنها ولا أزواج أو منازل يعودون إليها" (مولدريغ، 2011). تقدّم دراسة نشرها في أوائل عام 2013 المجلس الثقافي البريطاني والجامعة الأميركية في القاهرة وتتناول تصورات الشباب في مصر، وليبيا، وتونس وجهة نظر أكثر حداثة وواقعية تتعلّق بالإطار الاجتماعي الذي يواجهه الشباب اليوم. تبحث الدراسة في الفجوة التي تفصل بين توقعات الشباب وتطلّعاتهم في ضوء الوعود الثورية التي أُطلقت في عامي 2011 و2012 من جهة، وتجاربهم الفعلية من جهة أخرى. هي تحلّل تصورات الشباب تجاه التغييرات الاجتماعية السياسية التي حصلت في بيئتهم طوال فترة ثمانية أشهر (من أيار إلى كانون الأول 2012) في ثلاثة بلدان رئيسية مشاركة في المرحلة الانتقالية العربية وهي: مصر وليبيا وتونس. أظهرت الدراسة أن الأرقام الأخيرة المتعلّقة بالبطالة والفقر تشير إلى أن الشباب ينتظرون في حقبة أخرى بعد تفيض بوعود لم يوفى بها. يظهر في مصر على سبيل المثال تراجع واضح في الثقة والتماسك الاجتماعي في حقبة ما بعد مبارك نتيجة تصنيف عمّق الانقسامات بين المصريين وأظهر مدى تعصّب شريحة كبيرة من المجتمع المصري تجاه أصحاب المواقف السياسية المختلفة أو المتغيّرة. تأدّت الروابط العائلية من جرّاء المواقف السياسية المتعارضة: لا يتقبّل الأهل، في معظم الحالات، المواقف المختلفة التي اختارها ابناؤهم أو بناتهم. وتأدّت الصداقات على نحو مماثل، لدرجة أصبحت فيها المواقف السياسية سببًا أساسيًا لوضع حدّ لصداقات طويلة (المجلس الثقافي البريطاني والجامعة الأميركية في القاهرة، 2013). بالرغم من أن هذه ظاهرة جديدة نسبيًا في البلدان التي تشهد مراحل انتقالية، إلا أن بلدان مثل لبنان تعيش هذا الاستقطاب الاجتماعي منذ سبعينيات القرن الماضي.

من أجل التعمّق في دراسة الإطار الاجتماعي لإقصاء الشباب، تعرض الأقسام التالية وضع الشباب الذي يواجه حالات إقصاء متعدّدة.

إدماج النساء اجتماعيًا

أشكال التمييز والإقصاء المتعدّدة هي حوادث شائعة في العالم العربي. ويظهر ذلك جليًا في حالة الشابات اللواتي يتمتّعن بحماية قانونية وحقوق أقلّ من الرجال، فيواجهن إذًا تمييزًا من ناحية الأجور بالمقارنة مع نظرائهن الذكور، وتمييزًا في النفاذ إلى المعلومات والخدمات الاجتماعية، والضغط الثقافي للزواج، بالإضافة إلى خطر التعرّض للعنف الجنساني، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وجرائم الشرف (الأمم المتّحدة وجامعة الدول العربية، 2007). وبالرغم من التحسّن الملحوظ في محو الأمية لدى النساء في المنطقة في السنوات الماضية، وبخاصة في دول الخليج، يبقى النفاذ إلى سوق العمل محدودًا غالبًا من جراء الحواجز الثقافية والدور الذي يُنتظر من النساء أن تلعبه في المجتمع. تبلغ نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في العالم العربي 29.7 في المئة فقط مقابل 72.2 في المئة للرجال، حتى في بلدان مثل لبنان تبقى النسبة منخفضة وتبلغ 21.1 في المئة (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، 2012). بالإضافة إلى ذلك، يتزمّر الناشطون في المنطقة باستمرار من آثار الثورة العربية السلبية على وضع النساء في ما يتعلّق بالتمثيل السياسي وانتهاك الحقوق في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية.

الشباب ذوو الإعاقة

الشباب ذوو الإعاقة هم فئة ضعيفة أخرى تواجه أوجه متعدّدة من الإقصاء. هؤلاء هم من الفئات الأشد ضعفًا في المنطقة إذ يتعرّضون للإقصاء على مستويات المجتمع كافة. لا يتعرّضون في بلدان عربية كثيرة للإقصاء من النظام التعليمي وسوق العمل فحسب بل يُستبعدوا أيضًا من قبل أفراد العائلة المقرّبين والبعيدين. ومع الدور الهام الذي تلعبه العائلات في المنطقة، يجعل إقصاء العائلات للشباب ذوي الإعاقة إدماجهم الاجتماعي مستحيلاً تقريبًا، لا سيما مع موافقة معظم الخبراء على أن التدخل المبكر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة هو الطريقة الأفضل لإعدادهم على نحو ملائم ليصبحوا أفرادًا فعالين ومنتجين في المجتمع.

الشباب في المناطق المهمّشة (الريفية والحضرية)

يستطيع الشباب التعرّض للإقصاء نتيجة الظروف الجغرافية أيضًا، لا سيما في المناطق الريفية التي تضم 43 في المئة من السكان العرب (البنك الدولي، 2010). تبلغ معدّلات الفقر في هذه المناطق مستويات أعلى بكثير من المعدّلات في المدن، وبالتالي، يتعرّض الشباب في هذ المناطق لأسباب الفقر الخاصة بالمنطقة ونتائجه من مثال توفّر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل شديد التفاوت (اليونسكو، 2011)، بالإضافة إلى تفاوت توفّر فرص التعليم والنفاذ إلى سوق العمل. كان المثال الأقوى على آثار هذا التهميش قضية الشاب بو عزيزي البالغ 25 عامًا، هذا الرجل اللتونسي الريفي الذي أصبح رمزًا بعدما أضرم نارًا في نفسه أودت بحياته وذلك لأن عنصرًا من السلطات المحلية منعه من البيع على عربته غير المرخّصة، فأطلق هذا العمل شرارة الثورة في تونس ومن ثم مصر والثورة العربية الإقليمية في عام 2011.

الشباب، والهجرة، واللاجئون

يغيّر الشباب في العالم العربي مكان إقامتهم لثلاثة أسباب رئيسية: كمهاجرين (شرعيين وغير شرعيين) من أجل فرص عمل أفضل، وبحثًا عن الأمن نتيجة العنف وعدم الاستقرار، وكلاجئين نتيجة الصراعات المسلّحة والاضطهاد. تحصل الحركة ضمن حدود المنطقة وإلى بلدان خارج العالم العربي أيضًا، ولا سيما إلى أميركا الشمالية وأوروبا. أظهرت الثورة العربية الاحباطات والصعوبات التي يعاني منها مجموعة واسعة من الشباب المثقفين جيدًا ولكن عاطلين عن العمل أو يشغلون وظائف لا تتلاءم مع مهاراتهم وقدراتهم. يشكّل هذا سببًا رئيسيًا لهجرة الشباب الأكثر كفاءة، ما يؤدّي إلى ظاهرة "هجرة الأدمغة" المعقّدة. تمنع عدم القدرة على إيجاد وظائف لائقة وثابتة الشباب في العالم العربي من تأسيس أنفسهم في المجتمع إذ لا تسمح لهم هذه الوظائف بامتلاك منازلهم الخاصة وتأسيس عائلة. ويرتبط ذلك ارتباطًا وثيقًا بتأخّر الزواج ومرحلة ما قبل الرشد الدائمة، تاركًا الهجرة الخيار الوحيد المتاح أمامهم للخروج من الوضع الراهن (مولدريغ، 2011).

فضلاً عن ذلك، تنتج الهجرة أيضًا عن الأوضاع السياسية غير المستقرّة وتحرّكها الحاجة إلى الحماية الأساسية من العنف والصراعات. اعتمدت بعض البلدان مثل مصر والمغرب وتونس واليمن سياسات مؤيّدة للهجرة كجزء من استراتيجيتها الوطنية، علمًا أن سياسات إدماج المهاجرين تغيب في العالم العربي، وبخاصة إدماج عمال عرب آخرين. يضطّر الشباب في المناطق الأخرى التي تشهد صراعات مسلّحة أكثر حدّة، لا سيما في العراق ومؤخرًا في سوريا، إلى الهرب من بلدانهم كلاجئين. يتسّم هذا التهجير القسري بصعوبة بالغة إذ يحدث عادة ضمن إطار عنيف ويتسبّب بظروف قاسية في مخيمات اللاجئين المؤقّتة في البلدان المضيفة التي تسبق إعادة التوطين. يصل عدد اللاجئين الشباب اليوم إلى ملايين، ويواصل هذا العدد الارتفاع مع استمرار الحرب الأهلية في سوريا. ومع غياب التمويل والتحضير والدعم الملائم في المجتمعات المضيفة، يضطّر اللاجئون الشباب إلى التوقف عن الدراسة والسعي لتأمين لقمة العيش لهم ولعائلاتهم من خلال العمل غير النظامي وطلب الصدقة والأنشطة غير الشرعية. تواجه أيضًا اللاجئات الشابات خطر إرغامهن على

العمل في مجال الجنس. في النهاية، اللاجئون هم أكثر عرضة للإصابة بمشاكل صحية بخاصة إذا كانت الاستجابة الإنسانية للمشاكل الصحية سيئة وغير منسّقة كما هي الحال في وضع اللاجئين السوريين الحالي (كوتس أ. أ.، 2013). في لبنان على سبيل المثال، يواجه اللاجئون السوريون المقيمون في المخيّمات أزمات صحيّة حادّة (كوتس أ. ف.، 2013) تستمر بالتدهور بسرعة وتتفاقم من جرّاء ظروف العيش في الفقر والاكتظاظ حيث تنتشر الأمراض المتفشية كالكوليرا والتيفوئيد والتهاب الكبد A بسرعة.

الشباب في حالات النزاعات

للعالم العربي تاريخ طويل من العنف والنزاعات المسلّحة يستمّر حتى هذا اليوم، وعلى نحو عنيف جدًا في في الحرب الأهلية في سوريا المستمرّة منذ سنتين والتي خلّفت أكثر من 100,000 قتيل من بينهم 7000 طفل (اليونيسيف، 2013) و2,019,518 لاجئًا من بينهم مليون طفل. يشكّل الشباب ولا سيّما الذكور منهم وغير المتزوّجين والعاطلين عن العمل واحدة من الفئات الأشد ضعفًا المستهدفة للتجنيد في الجيش والميليشيات (اليونيسيف، 2011). يعاني الشبان في بلدان كاليمن ولبنان وفلسطين والعراق ومؤخّرًا سوريا من صدمات جسدية ونفسية حادّة نتيجة التعرّض لمدّة طويلة لبيئات يسيطر عليها العنف والمشاركة فيها، ويواجهون بالتالي صعوبة في إعادة الإندماج في المجتمع لا سيّما مع أفراد آخرين من فئتهم العمرية (اليونيسيف، 2011). وبالنسبة للشابات، تتزايد حالات العنف الجنسي والجنساني المتصلة بتزايد حالات العنف السياسي والاجتماعي (اليونيسيف، 2011). وترتبط أيضًا النزاعات السياسية والأهلية الداخلية كما في العراق ولبنان واليمن ومؤخرًا مصر في أغلب الأحيان بفئات تنتمي إلى هويات معيّنة تتشكّل غالبًا على أساس ديني أو دنيي فرعي (طائفي)، وأهمّها تلك الناشئة مع ازدياد التوتّرات السنية الشيعية الأخيرة بالإضافة إلى أخرى قديمة كأقباط مصر. وترتكز في حالات أخرى أيضًا أو بدل ذلك على فئات تنتمي إلى هويات إثنية كما هي حال الأكراد في العراق وسوريا أو البربر في منطقة المغرب الأقصى وتشمل موريتانيا وتونس والمغرب. تساهم مشاركة الشباب في النزاعات في صفوف هذه المجموعات المنتمية إلى هويات معيّنة في تهميشهم أكثر فأكثر مع تزايد حدّة النزاع وترسّخ التوتّرات بينها في الذهنية الجماعية كما هي الحال حاليًا في لبنان ومصر، بخاصّة عندما تشكّل هذه المجموعات أقلية في بلدانها وتتعرّض للاضطهاد الديني أو الإثني.

يعاني الشباب الذين يشاركون في النزاع أيضًا من آثار نفسية حادة قصيرة وطويلة الأمد (مجلس اللاجئين النروجي، 2013) (تول، 2011) (الأمم المتّحدة، 2005) كما تبيّن على نحو مأساوي في مخيّمات اللاجئين السوريين الحديثة وفي الدراسات الطولية حول الشباب في مناطق النزاع.

ترسّخ تأثيرات الصدمة الطويلة الأمد تهميش الضحايا اجتماعيًا إذ تتشوّش قدراتهم الاجتماعية والعاطفية الأساسية (إلبدور، 1998) التي قد تتدهو وتعزل الضحايا أكثر عن الأفراد الآخرين في فئاتهم الاجتماعية في حال غياب التدخل الدائم والمحترف.
ويعرّض النزاع أيضًا صحة الشباب الجسدية لمخاطر شديدة إذ يرتبط بارتفاع مستوى تعاطي المخدّرات والتدخين ومعاقرة الكحول (الأمم المتّحدة، 2005)، وتشتدّ هذه الآثار لدى الشابات اللواتي يتعرّضن أكثر لخطر الإصابة بعدوى منقولة جنسيًا بما أن النزاع يرتبط أيضًا بتزايد السلوك الجنسي الخطر (الأمم المتّحدة، 2005).

شمولية السياسة الاجتماعية

يعتبر كارشيناس ومقدم أن تاريخ السياسة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتكز على بناء الأمّة وبناء الدولة بهدف إنشاء قاعدة دعم اجتماعية للدول القوميات أو الأنظمة الناشئة بخلاف السعي لتحقيق حقوق المواطنين. ويجدان فضلاً عن ذلك أن التعليم قد شكّل عملية تصفية لتقديم وظائف نادرة بدل أن يكون آلية لتنمية الأمة. في بلدان مثل الجزائر ومصر وإيران والمغرب وتونس كانت أهداف تحقيق هوية وطنية من خلال السياسات الاجتماعية واضحة أكثر في حين سمحت الموارد المالية الضخمة في بلدان الخليج الغنية بالنفط بوضع سياسات اجتماعية سخية ولكنها صرفت في الوقت عينه الانتباه عن الأهداف التنموية الأساسية. على سبيل المثال، لم يكن التعليم إلزاميًا واستمرّ استبعاد المرأة عن القوى العاملة لأن الحكومات امتلكت إمكانيات استخدام عمّال أجانب. ولكن يعترف كارشيناس ومقدم بما حققته دول العالم العربي من تقدّم مبهر نظرًا لنقطة الانطلاق في عام 1960 (كارشيناس ومقدم، 2009). إن الناحية الأساسية التي لا بد من معالجتها هنا هي كيف عجزت هذه السياسات الاجتماعية، التي حققت في الواقع بعضًا من الأهداف التنموية، عن إرضاء المواطنين في الدول العربية على نحو كاف من خلال استبعاد فئات ومجموعات محدّدة عن السياسات الاجتماعية.

3.3 مقاربة متعدّدة الأبعاد والتحديات الرئيسية

يقدّم الإطاران السياسي والاجتماعي للشباب في العالم العربي عددًا من التحديات تتعلّق بمختلف جوانب الإدماج الاجتماعي. تلت الجوانب الاستنتاجات التي صدرت عن اجتماع مجموعة الخبراء الذي نظمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتّحدة بالتعاون مع اليونسكو وبرنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشرية في مقرّ اليونسكو في باريس من 10 إلى 13 أيلول 2007 من أجل التوصّل إلى تصور وتحليل وتفعيل أفضل "للإدماج الاجتماعي" (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتّحدة، 2007). بالرغم من أن الجوانب تبدو متداخلة من النظرة الأولى، لا بدّ من التمييز لضمان فعالية السياسات الشاملة وعدم سطحيتها. يحرص البروز على أن يكون للشباب قنوات يعبّرون من خلالها عن أنفسهم بمنأى عن الرقابة القمعية. ولكن البروز وحده ليس كافيًا. تخسر قدرة الشباب على التعبير عن أنفسهم من معناها إذا لم يأخذ صانعو القرارات وجهات النظر هذه بعين الاعتبار. يصبح البروز أكثر فعالية في حال ساهم مباشرة في عملية صنع القرار ضمن مؤسّسة. ويضمن التفاعل من جهة أخرى مساحة مفتوحة لمختلف الفئات الاجتماعية لكي تتواصل وتبني إجماعًا حول المسائل العامّة، بالإضافة إلى تحسين التماسك الاجتماعي. ولكن يستحيل القيام بأي من ذلك إذا لا يستطيع الشباب النفاذ إلى حقوقهم الإنسانية الأساسية. ينبغي أن يترافق النفاذ مع الموارد اللازمة والمهارات الضرورية للمشاركة بفعالية في المجتمع. على سبيل المثال، يمكن لمختلف مجموعات المصالح أن تتلاعب بسهولة بمشاركة الشباب إذا لم يملك هؤلاء الدراية اللازمة بالمباحثات والعمليات.

مع العلم أن الجدول أدناه يميّز بين الإطار السياسي والإطار الاجتماعي، يرتبط الإطاران في الواقع إلى حدّ بعيد. لا فائدة من المشاركة الديمقراطية الحقيقية إلا إذا تُرجمت إلى تحسّن في أوجه الحياة الاجتماعية. وكما ورد في القسم السابق، بدأ الشباب في العالم العربي يفقدون إيمانهم بالعملية الديمقراطية لأنهم ما زالوا غير قادرين على التحكّم بحياتهم. ينبغي أن تؤدّي المشاركة السياسية المحسّنة إلى تمثيل أفضل للفئات المستبعدة تقليديًا. تضمن هذه المشاركة المتزايدة أخذ مصالح هذه الفئات المهمَلة عادة بعين الاعتبار عند إعداد السياسات. ينبغي أن تشكّل العملية الديمقراطية بحدّ ذاتها على المدى الطويل الأداة التي تضمن شمولية السياسات.

تتلخّص مختلف التحديات في الجدول الوارد في الصفحة التالية وحتى ص. 23 وتتوزّع على فئات بحسب الأبعاد (البروز، والاعتبار، والتفاعل، والحقوق والنفاذ إليها، والموارد) والإطارين السياسي والاجتماعي.

الجدول 2: تحديات (CH) إدماج الشباب بحسب الأبعاد والإطار

أبعاد الإدماج الاجتماعي	الإطار السياسي	الإطار الاجتماعي
البروز	1CH قيود على حرية التجمّع وحرية التظاهر	2CH قيود على حرية التعبير عبر الرقابة المفروضة على وسائل الإعلام والفنون والقيود المفروضة على بعض أدوات الإعلام الاجتماعي
الاعتبار	3CH قيود على اقتراع الشباب والنساء وترشّحهم للانتخابات 4CH قيود على تشكيل الأحزاب السياسية 5CH فصل مبادرات الشباب التشاركية المعنية بالعمليات السياسية وصنع القرارات السياسية	6CH قيود على تأسيس منظومة غير حكومية ومنظمات شبابية
التفاعل	7CH قيود على منابر المنابر المناقشات السياسية والسياسة: شباب مع شباب وشباب مع صانعي القرارات	8CH الحواجز الثقافية في وجه التفاعل بين الشباب من مختلف الخلفيات الدينية والإثنية والسياسية والجنسية نتيجة تراجع التماسك الاجتماعي 9CH غياب المساحات العامة للتفاعل الاجتماعي بين الشباب كالمراكز الشبابية 10CH تأخّر الوزاج وتأسيس عائلة
الحقوق والنفاذ إليها	11CH حقوق مدنية غير متساوية للمرأة 12CH الحق في الأمن والحماية في حالات النزاع 13CH الفساد والحكم السيء	14CH نفاذغير متساو إلى المساكن الميسورة للأزواج الشباب وإلى الرعاية الصحية والعمل الكريم أو غيابه 15CH قيود على حرية الضمير والعبادة 16CH انتهاكات الحقوق المتعلّقة بالزواج القسري وجرائم الشرف وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وعنف جنساني آخر 17CH عدم الاعتراف بالحقوق الإنسانية الدولية الأساسية للفئات الضعيفة وتشمل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والعمّال الأجانب واللاجئين
الموارد	18CH غياب المعرفة المتعلّقة بالمواطنية الفاعلة ومهارات تطوير السياسات والحكم الرشيد 19CH غياب المهارات القيادية في صفوف الشباب في المنطقة	20CH قيود على المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونفاذ متدن إليها 21CH غياب سوق العمل ومهارات تنظيم المشاريع في صفوف الشباب 22CH صعوبة في تمويل مشاريع الشباب 23CH غياب المهارات الحياتية التي تؤدي إلى سلامة اتخاذ القرارات وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية

4. الاستجابة لإدماج الشابات والشبان اجتماعيًا

من أجل التعامل مع مختلف التحديات التي يواجهها الشباب، كما ينص عليه التحليل في القسم السابق من هذه الدراسة، علينا نسأل ما هي الاستجابات التي حصلت في المنطقة تجاه معالجة موضوع الإدماج الاجتماعي أو التأثير فيه؟

تشمل الاستجابات التي نقدّمها 22 مثلاً عن مبادرات قادتها منظمات المجتمع المدني، إلى جانب دراستي حالة من لبنان: السياسة الشبابية الوطنية ودراسة حالة حول إدماج الشباب ذوي الإعاقة.

4.1 أمثلة: مبادرات بقيادة المجتمع المدني

تقدّم المبادرات التي جُمعت من مختلف أنحاء العالم العربي أمثلة جيدة عن كيف رفعت الديمقراطية التشاركية على المستوى الشعبي إدماج الشابات والشبان اجتماعيًا في العالم العربي. قد تلهم بعضها ببساطة الشباب وقد يحسّن غيرها اطّلاع صانعي القرارات والممارسين وغيرهم من داعمي إدماج الشباب.

في الواقع، تغطي عملية المسح مبادرات وطنية وإقليمية وتجارب من 17 بلدًا[3] عالج في الماضي القريب تحديًا أو أكثر يواجهها إدماج الشباب في المنطقة.

تتّخذ المبادرات والتجارب شكل:

1. التوقعات المتعلقة بتنمية الشباب
2. التوقعات المتعلّقة بالمشاركة المدنية
3. التغيرات التي تؤثّر في المشاركة الديمقراطية

أظهرت عملية المسح كثافة في المبادرات التي تعالج بطالة الشباب وتمكينهم اقتصاديًا ليلعبوا دورًا أكثر فعالية في المجتمع. يمكن إيجاد أنواع المبادرات هذه في بلدان المنطقة كافة، وتنفرد الحكومة بتولّي بعضها. وفي المقابل، كانت المبادرات المتعلّقة بالمشاركة الديمقراطية وافرة في البلدان التي تشهد مرحلة انتقالية وتشمل مصر، وليبيا، وتونس، والعراق، واليمن. ولكن كان من الصعب جدًا، إن لم يكن مستحيلاً إيجاد مبادرات مماثلة في بلدان الخليج.

ترد في ما يلي قائمة بالمبادرات وتشمل الاسم، والتغطية الجغرافية، والشركاء، ورقم الصفحة. صُنّفت هذه القائمة وفق المناطق دون الإقليمية (المغرب، البحر الأحمر، المشرق، الخليج العربي) ومن ثم وفق الترتيب الأبجدي للبلدان.

[3] تضم البلدان التي شملتها التغطية الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات العربية المتّحدة، واليمن.

المبادرة #	اسم المبادرة	التغطية الجغرافية	الشركاء	صفحة #
منطقة المغرب دون الإقليمية				
المبادرة # 1	تعزيز التعليم، والغيرية، والمشاركة المدنية (بيس)	الجزائر	ورلد ليرنينغ، المنظمة الدولية للمعوقين، الاتحاد الوطني للمعوقين الجزائريين، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتّحدة	23
المبادرة # 2	تعزيز الانتقال السلمي وحماية الأشخاص الضعفاء	ليبيا	فيلق الرحمة، المفوضية العليا للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين	23
المبادرة # 3	تعزيز القدرات لمنع الصراعات وإرساء حكم القانون في موريتانيا	موريتانيا	مكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، اليونيسيف، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتّحدة للسكان	24
المبادرة # 4	استراتيجية تشغيل الشباب الخضراء في المغرب	المغرب	وزارة الطاقة والمعادن والمياه والبيئة المغربية، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي - المغرب	24
المبادرة # 5	إشراك الشباب التونسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	تونس	المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، الفاو، منظمة العمل الدولية، اليونيدو	25
منطقة البحر الأحمر دون الإقليمية				
المبادرة # 6	تعزيز الوعي المدني والسياسي لدى الشباب المصري	مصر	اتجاه، بلان إنترناشيونال	25
المبادرة # 7	تعزيز المشاركة المدنية الشبابية في اليمن	اليمن	بيس بلاير إنترناشيونال، المؤسّسة الأميركية لخدمات التعليم والتدريب في الشرق الأوسط، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتّحدة	26

منطقة المشرق دون الإقليمية				
المبادرة # 8	برنامج تقديم المنح الممتازة العراقي	العراق	معهد الولايات المتّحدة للسلام	26
المبادرة # 9	شباب للمستقبل	الأردن	المؤسّسة العالمية للشباب، وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتّحدة	27
المبادرة # 10	مسارات الديمقراطية وتمكين الشباب في لبنان	لبنان	حركة السلام الدائم، المؤسسة الدولية للتنمية والتمكين، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية	27
المبادرة # 11	روّاد: البرنامج الفلسطيني لتمكين الشباب	فلسطين	مركز تنمية التعليم، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتّحدة	28
منطقة الخليج العربي دون الإقليمية				
المبادرة # 12	منتدى القيادة العربية للقيادات العربية الشابة	البحرين	جمعية القيادات العربية الشابة البحرين	28
المبادرة # 13	مشروع الشباب الوطني	الكويت	مشروع الشباب الوطني، حكومة الكويت	29
المبادرة # 14	صندوق تنمية مشاريع الشباب	عمان	وزارة التجارة والصناعة العمانية	29
المبادرة # 15	أيادي الخير نحو آسيا لتنمية الشباب	قطر	أيادي الخير نحو آسيا، مؤسّسة قطر	30
المبادرة # 16	برنامج الملك عبدالله للمنح التعليمية	المملكة العربية السعودية	وزارة التعليم العالي السعودية	30
المبادرة # 17	تكاتف	الإمارات المتّحدة العربية	مؤسّسة الإمارات لتنمية الشباب	31
المبادرة # 18	صندوق خليفة لتطوير المشاريع	الإمارات المتّحدة العربية	مؤسّسة الإمارات لتنمية الشباب، إنجاز - الإمارات المتّحدة العربية	32
المبادرة # 19	مبادرة شباب الشرق الأوسط	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مركز ولفنسون للتنمية في معهد بروكنز، كلية دبي للإدارة الحكومية، صلتك، مؤسسة ولفنسون العائلية	33
المبادرة # 20	مبادرة بناء الجسور للشباب	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أكشن أيد، الدانمارك	33
المبادرة # 21	إشراك ناشطين ديمقراطيين لتقدم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مينابولس، بارتنر – الأردن، معهد صحافة الحرب والسلام	34
المبادرة # 22	برنامج التعاون مع الجهات العربية المانحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	صلتك، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، سنابل	34